

القاهرة في ٢٠١٩/١١/١٢

السادة / البورصة المصرية
" إدارة الأفصاح "

تحية طيبة وبعد ...

مرسل لسبابتكم المركز المالي الخاص بشركة مستشفى النزهة الدولي عن الربع الثالث

المنتهى في ٢٠١٩/٩/٣٠.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مسئول علاقات المستثمرين



محاسب / صلاح محمد مرسى



مشيرة 

شركة مستشفى النهضة الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية عن الفترة المالية
من ١ يناير ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة مستشفى الزهراء الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية الدورية
عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠١٩ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
--	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل
٣	قائمة الدخل الشامل
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٥	قائمة التدفقات النقدية
٢٨-٦	الايضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة مستشفى الزهراء الدولي (ش.م.م)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مستشفى الزهراء الدولي (ش.م.م) والسابق تأسيسها في ضوء احكام قانون استثمار المال العربي والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وهي شركة مقيدة اسهمها بسوق الاوراق المالية المصرية ، وتتمثل هذه القوائم في المركز المالى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقال الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالى لايمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

الاستنتاج

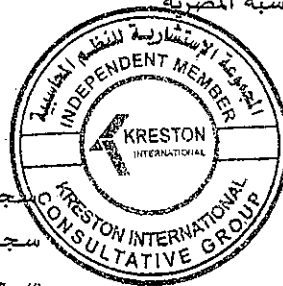
وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية
القاهرة فى ٢٠١٩/١١/١٢



احمد ممدوح فرج

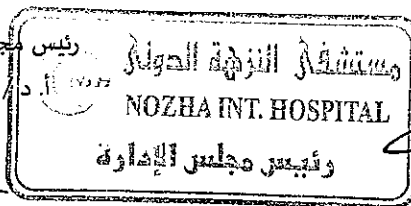
مجلس المحاسبين والمراجعين رقم (٦٨٢٢)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٦)
سجل البنك المركزى المصرى رقم (١٢٥)

Kreston CG



٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول غير المتداولة
٨.٤٧٢٤.٧	٨.٠٣٣٥٣١	(٣.٥-٢)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٤٧٤٥٤٣.	٦١٣٩٢٩٨	(٤.٧-٢)	مشروعات تحت التنفيذ
٤٩٧٩٨٣	٦١١٣٣١	(٥.٨-٢)	أصول غير ملموسة (بالصافي)
٢٥.٠٠٠	--	(٦.٢١-٢)	إستثمارات في أوعية إيداع
٨٥٩٦٥٨٢.	٨٦٧٨٤١٦.		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
١٣٨٥٢٥٦٩	١٦٢.٦٩٣٢	(٧.٩-٢)	المخزون
٣٩٤٢١٧٤٤	٥.٤٥٦٥٢٥	(٨.١٠-٢)	العملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٢٨٣٢٦١١	٣٤٧٥.٥٠	(٩.١٠-٢)	مدينون ومصرفوفات مدفوعة مقدماً (بالصافي)
٨٤٩٥٩٢١٤	١١٣.٣٧٢٨٢	(١٠.١١-٢)	النقدية وما في حكمها
١٤١.٦٦١٣٨	١٨٣١٧٥٧٨٩		مجموع الأصول المتداولة
٢٢٧.٣١٩٥٨	٢٦٩٩٥٩٩٤٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٥٤.٠٠٠.٠٠٠	٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠	(١١)	رأس المال المدفوع
٢.١٥٤٥٧٢	٢٤٥٦٢٧٤٧	(١٢.٢٤-٢)	احتياطي قانوني
١.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي عام
٦.٢٢.٢١٨	٧٦٩٥٥٧٧٥		أرباح مرحلية
٣٨٨١٧٩٥٥	٣٩٦٧٣٥٧٩		صافي أرباح الفترة
١٨٣٦٩٢٧٤٥	٢١٨٦٩٢١٠١		مجموع حقوق الملكية
			الإلتزامات غير المتداولة
٢٤٣٧٣٢.	٢٣٩٧٦١٤	(١٣.١٨-٢)	إلتزام ضريبي مؤجل
٢٤٣٧٣٢.	٢٣٩٧٦١٤		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
١٧٧٤٧٥٣	١٥٣.٤٤٢	(١٤.١٢-٢)	مخصص مطالبات
١٧١٥٨٢٧٧	٢.١٦٢٢٧٩	(١٥.١٣-٢)	المورددين وأوراق الدفع
٦٤٧٢٣١١	٨٧٢٢٣٧	(١٨-٢)	ضرائب دخلية
١٥٤٩٦٥٥٢	١٨٤٥٥٢٧٦	(١٦.١٣-٢)	دائنون ومصرفوفات مستحقة
٤.٩٠١٨٩٣	٤٨٨٧.٢٣٤		مجموع الإلتزامات المتداولة
٢٢٧.٣١٩٥٨	٢٦٩٩٥٩٩٤٩		إجمالي الإلتزامات

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
حازم محمد بيومي سمور



المدير المالي

محاسب احمد رضا عجمي

رئيس مجلس الإدارة

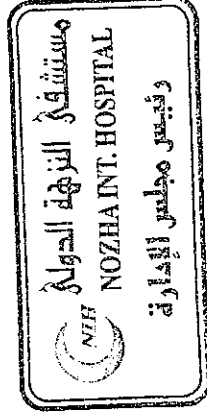
- تقرير الفحص المحدود (مرفق)

- الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٨) متممة للقوائم المالية.

	عن التسعة أشهر المنتهية في		عن الثلاثة أشهر المنتهية في	
	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠
إيرادات النشيطات	١٥٨٢١٦٦٩٥	١٣٨٣٥٤٩٩٩	٥٧٠٠٤٦٥٣	١٧٤٤٦٤٤٨١
يخصم منه:				
تكاليف الحصة	(١٧٠١٨٠٢)	(١٠١٣٢٨٣٧٣)	(٣٦٥٠٢٣٠٥)	(٣٣٢٢١٦٤٣٦)
مجموع الدخل	٥٧٠٧٨٥١٢	٤٢٤٨٤٠٦٥٠	٢٠٥٠٢٣٤٨	١٥٨٣٠٠٤٥١
يضاف اليه (يخصم منه):				
مصروفات عمومية وإدارية	(١٨٠١٨٠٢)	(٩٢٣٥٧٢٠)	(٢٨٠٤٥٨٣)	(٢٧٤٣٩٨٣)
بدلات حضانة ومجالس الإدارة	(١٣٠٠٠)	(١٥٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٧٠٠٠)
قوائم دائنة	٧٨١٢٥٠٥	٥٧٠٢٠١٤	٢٨٧٦٦٦٦	١٣٥٧٨٧٦٦
إيرادات أخرى	١٢٥٣٠٩١	٧٢٥٣٢١١	٤٧٧٨٣٧	٣٤٣٨٧
أرباح رأسمالية	١٩١٧	١٢١٤٤	٦٣٥٠	٢٢٥٠
صافي أرباح الفتح قبل الضرائب	٥٦٩٧٧٣٥٧	٣٩٧٤٢٠٤٨	٧١٦٦٣٥٨١	٦٧٨١٧٣١
مصروف الضريبة الدخل	(١٩٠٢)	(١٢٩٣٥٣١٠)	(٤٧٦٩١٠٨)	(٦١٢١٧٢١٩)
مصروف (رد) إتزام ضريبي مؤجل	(١٩٠٢)	٣٩٧٠٦	١٧٧٣	(٤٣٩٥٦)
صافي أرباح الفتح بعد الضرائب	٤٤٠٨١٧٥٤	٣٠٨١٠٠١٧	١٦٢٧٦٢٧٣	٣٤١٢٤١١
نصيب المساهمين في الأرباح (جنيته) / سهمهم	(٢١)	٣٠٨١٠٠١٧	١٦٢٧٦٢٧٣	٣٤١٢٤١١
	٣٠٨١٠٠١٧	٣٠٨١٠٠١٧	١٦٢٧٦٢٧٣	٣٤١٢٤١١

المدير المالي

محاسب احمد رضا عيسى

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أ.د. / حازم محمد بيومي سمور



عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

	عن الثلاثة أشهر المنتهية في	عن التسعة أشهر المنتهية في	
	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
	١١ ٥٦٢ ٤٤	٣٠ ٨١٠ ٠١٧	٤٤ ٠٨١ ٧٥٤
	--	--	--
	١١ ٥٦٢ ٤٤	٣٠ ٨١٠ ٠١٧	٤٤ ٠٨١ ٧٥٤
صافي ارباح الفتح - بعد خصم الضرائب			
الدخل الشامل الاخر			
اجمالي الدخل الشامل عن الفترة			

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الإجمالي	أرباح الفترة	أرباح مرحلة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال المصدروالمدفوع	الرص
٨٩٦.٦٩٩٧	٨٥٢.١٣٦.٦٦	٤٦.٢٢٣.٢٨٦	١.٠٠٠.٠٠٠	١٥٨.١٤٦.٦	٤٢٢.٠٠٠	٢٠١٨/١/١
--	(٣٢.٦٤٢.٢٥٧)	٣٢.٦٤٢.٢٥٧	--	--	--	تحويل ارباح العام السابق للارباح المرحلة
(٦.٢٦٥.٣١٣)	--	(٦.٢٦٥.٣١٣)	--	--	--	توزيعات ارباح عن عام ٢٠١٧
٣.٨١٠.٠١٧	٣.٨١٠.٠١٧	--	--	--	--	صافي ارباح الفتره بعد الضرائب
--	(٣.٨١٠.٠١٧)	--	--	٣.٨١٠.٠١٧	--	المحلول للاحتياط القانوني
١٧٢.٤٥١.٧٠١	٢٧٨٢.٠١٥	٧٢٦.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠	١٨٦.١١٧.١	٤٣٢.٠٠٠	٢٠١٨/٩/٣٠
١٨٦.٦٢٢.٦٧١	٣.٨١٧.٧٨	٦.٧٢.٢١٨	١.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٥٥.٥١	٥٤.٠٠٠	٢٠١٩/١/١
--	(٣.٨١٧.٩٥٥)	٣.٨١٧.٩٥٥	--	--	--	تحويل ارباح العام السابق للارباح المرحلة
(٩.٠٧٢.٣٩٦)	--	(٢٢.٥٨٢.٣٩٨)	--	--	١٣٥.٠٠٠	توزيعات ارباح عن عام ٢٠١٨
٤٤.٠١٧.٥٤	٤٤.٠١٧.٥٤	--	--	--	--	صافي ارباح الفتره بعد الضرائب
--	(٤٤.٠١٧.٥٤)	--	--	٤٤.٠١٧.٥٤	--	المحلول للاحتياط القانوني
٢١٨.٦٩٢.١٠١	٣٩.٦٧٣.٥٧٩	٧.٦٩٥.٧٧٥	١.٠٠٠.٠٠٠	٢.٤٥٦.٧٤٧	٦٧٥.٠٠٠	٢٠١٩/٩/٣٠

الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٨) متممة للقوائم المالية.

عن التسعة اشهر المنتهية في		إيضاح رقم	
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠		
جنيه مصرى	جنيه مصرى		
٣٩٧٤٢.٤٨	٥٦٩٧٧٣٥٨	(٢٧)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي أرباح الفترة قبل الضرائب تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إهلاك أصول ثابتة وغير ملموسة
٤٦٦١٥٥٢	٤٩٩٥٢٥٣	(٥.٣)	أرباح رأس مالية
(٤٤١٣٢)	(٨١٩٧٠)	(٢٧)	فوائد دائنة محتسبة به
(٤١٠٢.٨٥)	(٧٨١٢٥.٥)	(٢٧)	
٤٠٢٥٧٣٨٣	٥٤.٧٨١٣٦		التغير فى رصيد المخزون
٢١٧٦٦٩٣	(٢٣٥٤٣٦٣)		التغير فى رصيد العملاء وأوراق القبض
(٥١٨٩٤٢٨)	(١١.٣٤٧٨١)	(٢٧)	التغير فى أرصدة المدينون والمصرفوفات المقدمة
١٢٨٨٨١٩	(٥٤١١.٩)	(٢٧)	التغير فى رصيد الموردين وأوراق المدفوع
٢٧٧٩٢١٤	٣٠٠٤٠٠٢	(٢٧)	سداد الضرائب الدخلية المستحقة عن العام السابق
(٦١١٥١٥٥)	(٦٤٧٢٣١١)	(٢٧)	سداد تحسبات حساب ضرائب الفترة
(٤٠٢٠٩٥٢)	(٤٢١٣.٧٣)	(٢٧)	التغير فى أرصدة الدائنين والمصرفوفات المستحقة
٩٨٤٩٠	٢٦٣٥١٥٥	(٢٧)	فوائد دائنة محصولة
٤١٥٤٣٣٣	٧٧١١١٧٥	(٢٧)	صافي النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
٣٥٤٢٩٣٩٧	٤٢٨١٢٨٣١		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٨١٧٩٤٠٧)	(٦.٢٩٢٧٥)	(٢٧)	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
٤٥٢٢٥	١٢٦٩١٠	(٢٧)	صافي النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار
(٨١٣٤١٨٢)	(٥٩.٢٣٦٥)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل توزيعات أرباح مدفوعة
(٦٢٦٥٣١٣)	(٩.٨٢٣٩٨)	(٢٧)	التغير فى إستثمارات فى أوعية إدخارية
--	٢٥.٠٠٠		صافي النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل
(٦٢٦٥٣١٣)	(٨٨٣٢٣٩٨)		صافي النقدية وما فى حكمها المتاحة خلال الفتره
٢١.٢٩٩٠٢	٢٨.٧٨.٦٨		النقدية وما فى حكمها فى بداية الفتره
٥٣٥٥٨٧٢٩	٨٤٩٥٩٢١٤	(١٠)	النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفتره
٧٤٥٨٨٦٣١	١١٣.٣٧٢٨٢	(١٠)	

(١) نبذة عن الشركة :

بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨٥ في ١٢/٣١/١٩٨٥ تم الترخيص بتأسيس شركة مستشفى الزهراء الدولي " شركة مساهمة مصرية " في ظل احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام أستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة وتعديلاته و آخرها القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٨ ، وتم قيد الشركة في ١٩٨٦/٦/٢٩ بمكتب سجل تجارى القاهرة تحت رقم ٢٤١٢٩٧ ، والشركة مفتوح لها ملف ضريبي بمأمورية ضرائب مركز كبار الممولين ، وقد تحدد عمر الشركة بـ ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، وتم مد عمر الشركة لمدة أخرى تبدأ من ٢٠١١/٤/٤ ، والشركة مقيدة اسهمها بالبورصة المصرية ، وقد تم منح الشركة شهادة الاعتماد الكلى لجودة الرعاية الصحية وفقاً لمعايير الاعتماد المصرية للمستشفيات في مارس ٢٠١٨ وهى سارية حتى نهاية فبراير ٢٠٢١ .

غرض الشركة :

إقامة مستشفى علاجي لتقديم الخدمات الصحية في التخصصات الطبية الآتية : أمراض باطنة - جراحة - أمراض نساء وولادة - أطفال - أمراض نفسية وعصبية - حميات - عظام - عيون - علاج طبيعي - وحدة أبحاث أنف وأذن وحنجرة - وحدة كلى صناعية - العناية المركزة - الأشعة - معمل الأبحاث - بنك الدم .

مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء ، ومدة دورة المجلس ثلاث سنوات بدأت من ٢٠١٨/٤/٢٧ وفقاً لقرار الجمعية العمومية ، و آخر تشكيل لمجلس الإدارة كان على النحو التالي :

أ. د / حازم محمد بيومى سمور	" رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب "
أ. د / حسن الظاهر حسن	" عضو مجلس الإدارة "
أ. د / ابراهيم عبد الغنى رمضان	" عضو مجلس الإدارة "
أ. د / على محمد صادق صبور	" عضو مجلس الإدارة "
أ. د / احمد أنور النورى	" عضو مجلس الإدارة "
أ. د / محمد ياسر عبد العاطى	" عضو مجلس الإدارة "
أ. د / محسن محمد محمود قطب	" عضو مجلس الإدارة "

مركز الشركة :

مركز الشركة ومحلها القانونى في مصر الجديدة - بمدينة القاهرة - خلف مساكن شيراتون - مطار القاهرة .

تاريخ اعتماد القوائم المالية :

تم اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة في ٢٠١٩/١١/٧ .

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية المطبقة :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ ، والتي تم نشرها بالوقائع المصرية بعدد رقم ٨١ تابع أ الصادر في ٢٠١٩/٤/٧ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية .

- يتم اتباع السياسات المحاسبية المطبقة في أحدث قوائم مالية سنوية .

- فيما يلى نبذة عن التعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ :

يقضى القرار بوجود بعض التعديلات في معايير المحاسبة المصرية السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ مع تحديد تاريخ سريان تلك التعديلات ، وهذه التعديلات منها ما هو واجب التطبيق في الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ ، وما هو واجب التطبيق على الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر في بعض الحالات ، وفيما يلى نبذة عن تلك التعديلات وماقررته الشركة بشأن تاريخ بدء التطبيق في حالة وجود امكانية للاختيار بين التطبيق المبكر من عدمه :

(أ) اضافة معايير جديدة :

- تم اضافة بعض المعايير الجديدة - وهو الامر الذى ترتب عليه سحب معايير اخرى - وفيما يلى نبذة عن تلك المعايير:
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ وهو يسرى على الفترات التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرى رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً فى نفس التاريخ ، ويجب الافصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
 - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) عقود الانشاء و معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الايراد ، وهو يسرى على الفترات التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر ، و اذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك ، وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
 - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) عقود التأجير ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى ، وهو يسرى على الفترات المالية التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء فى نفس التوقيت وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً ، وقد التزمت الشركة بمتطلبات الكتاب الدورى رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ الصادر فى ٤/٨/٢٠١٩ من الهيئة العامة للرقابة المالية بأنه يتعين على الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بتطبيق معيار عقود التأجير فى موعد غايته ٢٠١٩/٩/٣٠ إذا كانت من المستأجرين بموجب عقود تأجير تمويلى - ونظراً لعدم وجود عقود تأجير تمويلى فلم تطبق الشركة المعيار المشار اليه مبكراً .
 - كما اضيف الى المعايير التفسير المحاسبى المصرى رقم (١) ترتيبات امتيازات الخدمات العامة وذلك لشرح اثبات وقياس الالتزامات والحقوق المتعلقة بترتيبات امتيازات الخدمة العامة من كيان عام الى كيان خاص - هذا ويجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير عن الفترات السنوية التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠١٩ .

(ب) معايير تم استبدالها :

- تم استبدال بعض المعايير السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بمعايير صدرت بموجب القرار الوزارى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ المشار اليه - وفيما يلى نبذة عن هذه المعايير:
- معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (١) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر له اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ فى نفس التوقيت ، و اذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
 - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) المعدل ٢٠١٥ ، وباستثناء الفقرات (٤٠ أ) و (٤٢ أ) الى (٤٢ ب) يسرى على الفترات المالية التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠١٩ . وتسرى الفقرات (٤٠ أ) و (٤٢ أ) الى (٤٢ ب) على الفترات التى تبدأ فى او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٢ المعدل ٢٠١٩ فى نفس التاريخ ، ويجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعى .
 - وقد تمثلت اهم التعديلات فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ عن معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٥ فيما يلى :

○ الغاء الإفصاح عن كلا من :

- مبلغ النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة او أنشطة الاعمال الاخرى التي تحققت او فقدت السيطرة عليها.
- مبلغ الاصول والالتزامات بخلاف النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة او أنشطة الاعمال التي حصلت او فقدت السيطرة عليها .

وذلك بالنسبة للاستثمار في شركة تابعة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بواسطة المنشأة الاستثمارية .

○ لا يتم تبويب التدفقات النقدية عن التغييرات في حصص الملكية في شركة تابعة ضمن أنشطة التمويل اذا كانت الشركة منشأة استثمارية وفقا للتعريف الوارد بالمعيار رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الادوات المالية – العرض ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت ، واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار بأثر رجعي – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الادوات المالية - الاعتراف والقياس ٢٠١٩ ، وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠١٥ وعليه فإنه على صندوق الاستثمار العقاري الذي كان يطبق نموذج التكلفة على استثماراته العقارية التحول الى نموذج القيمة العادلة ، ويتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) مزايا العاملين ٢٠١٩ - وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٥ ، ويجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الادوات المالية – الإفصاحات ٢٠١٩ فقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت – واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٥ ، ويسرى تطبيقه على الفترات التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٠ - ويسمح بالتطبيق المبكر، واذا قامت المنشأة بهذا يلزم الإفصاح عنه – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .

(ج) معايير تم استبدالها :

- وهي مجموعة معايير تم اضافة او تعديل بعض الفقرات بها – وفيما يلي بيان بهذه المعايير ونبذة عن تلك التعديلات:
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الاطراف ذوى العلاقة – وبموجبه يتم تعديل الإفصاحات في بعض المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة اذا كانت تخص منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة: تم اضافة بعض الفقرات بخصوص المنشآت الاستثمارية لتحديد:
 - حالة الاعفاء من التجميع .
 - الزام الشركة الام اذا كانت تقوم بالمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر في القوائم المالية المستقلة لها ان تقوم بقياس استثماراتها في الشركات التابعة بنفس الطريقة بالقوائم المالية المستقلة - ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة - وقد اضيف بموجبه استثناء بانه اذا كانت المنشأة التي ليست منشأة استثمارية في ذاتها لها ملكية في منشأة شقيقة او مشروع مشترك يعدان منشأة استثمارية , ويجوز للمنشأة عند تطبيقها طريقة حقوق الملكية ان تختار الابقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبيقها هذه المنشأة الاستثمارية على حصص ملكية منشأتها الشقيقة او مشروعها المشترك في منشآت تابعة . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الارباح : وفيه تم تعديل نص الفقرة (٢) من المعيار وذلك بتعديل نطاق تطبيق المعيار ليشمل القوائم المالية المستقلة او القوائم المالية المجمعة او القوائم المالية المنفردة - المصدرة لجميع المنشآت.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل - وفيه تم الغاء استثناء كافة حالات تجميع الاعمال من الاعتراف بضريبتها الجارية والمؤجلة كإيراد او مصروف حيث سيتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف و ادراجها في قائمة الدخل في حالات تجميع الاعمال عند استحواد منشأة استثمارية على منشأة تابعة , وذلك حتى في حالات نشأتها من معاملات المدفوعات المبينة على اسهم . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الاعمال - وفيه تم استبعاد تطبيق المعيار على استحواد المنشأة الاستثمارية - كما عُرفت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة على استثمار في منشأة تابعة يتطلب ان يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية - وقد اضيف بموجبه بعض الايضاحات للمنشآت التي تصبح او تتوقف عن كونها منشآت استثمارية بخصوص سيطرتها على منشأة اخرى رغم امتلاكها لاقل من نصف حقوق التصويت في المنشأة الاخرى . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الاصول - وبموجبه تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة وكذلك الاصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من نطاق تطبيق هذا المعيار .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة -تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة من تطبيق هذا المعيار .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى - وفيها تم تحديد الافصاحات المطلوبة للحصص في الشركات التابعة غير المجمعة (المنشآت الاستثمارية) . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ القوائم المالية المجمعة .

- فيما يلي بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة :-

(١-٢) أسس القياس :

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية إلا البنود التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة.

(٢-٢) عملة التعامل وعملة العرض :

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

(٣-٢) استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

يتطلب اعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ، وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والاحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والإلتزامات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .

هذا ويتم مراجعه التقديرات والافتراضات بصفه مستمره ويتم الإعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات ، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفتترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفتترات المستقبلية ، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :

- تقييم الادوات المالية .

- اثبات الاصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة .

- الإلتزامات المحتملة والمخصصات .

(٤-٢) ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالجنيه المصري وذلك طبقاً لأسعار الصرف السارية وقت التعامل - وفي تاريخ المركز المالي :

- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة اجنبية باستخدام سعر الاقفال المعلن في تاريخ المركز المالي ، ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة ضمن الارباح او الخسائر (قائمة الدخل) .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، حيث ان استخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة في ترجمة البنود بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يعنى ترجمة المعاملات التي نشأت عنها ارصدة هذه البنود طبقاً لاسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة في تاريخ اجراء تلك المعاملات ، ومن ثم لا ينشأ فروق عمله عن ترجمة هذه البنود كما لو كانت الشركة لا تقوم باعادة ترجمتها في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة لتاريخ الاعتراف الاولى بها .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الاجنبيه باستخدام اسعار الصرف التي كانت سارية وقت تحديد القيمة العادلة .

(٥-٢) الأصول الثابتة وإهلاكاتها :

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وهي تتكون من سعر شراءه والتكلفة المباشرة المتعلقة به ، ويتم الاعتراف بها عندما يكون الاصل متاح للاستخدام وفي حالة ومكانة يصبح عليها قادر على التشغيل ، ويتم اهلاك الاصول الثابتة القابلة للاهلاك على أساس القسط الثابت ، وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من انواع الاصول ، ويتم ادراجها بالقوائم المالية بعد خصم مجمع الاهلاك ومجمع الاضمحلال في قيم الاصول - إن وجد ، هذا ويتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للاصول الثابتة مرة على الاقل سنويا، وإذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم اهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله (ايضاح ٢-٣) - وفيما يلي بيان بالاعمار الانتاجية المقدر لكل بند من بنود الاصول الثابتة وذلك لغرض حساب الاهلاك .

عدد السنوات	البند
	● مباني وإنشاءات ومرافق :
٥٠	- مباني
١٠	- مصاعد
٨	- شبكة تليفونات
٨	- إنذار حريق
	● أجهزة ومعدات :
١٠	- أجهزة ومعدات طبية
٨	- أجهزة ومعدات كهربائية
٨	- آلات ومعدات ميكانيكية
٨	● حاسبات آلية
٤	● وسائل نقل وانتقال
	● أثاث ومعدات مكاتب :
١٧	- أثاث
١٠	- تجهيزات وديكورات
٣	● تركيبات وتجهيزات

- يتم تحميل قائمة الدخل بكامل إهلاكات الأصول الثابتة خلال الفترة .
 - يتم الاعتراف بتكلفة إهلاك احد مكونات الاصل ضمن تكلفة الاصل بعد إستبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وذلك إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة نتيجة هذا الإهلاك بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة ، كما يتم رسملة النفقات اللاحقة التي تؤدي إلى تدفق المزايا المستقبلية للأصل ويمكن قياس تكلفتها بدقة .

(٦-٢) الإنخفاض في قيمة الأصول :-

- يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ المركز المالي (عدا المخزون والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية ويتم تخفيض قيمه هذه الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد .
- يتم إثبات خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد عن قيمته الإسترادية بقائمة الدخل ، ويتم حساب مصروف الاهلاك السنوي للأصول الثابتة عن السنوات التالية على اساس القيمة المعدلة .
- تقوم ادارة الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتقييم مدى وجود اي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمة الخسائر السابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة ، وفي حالة وجود مثل تلك المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم عكس قيمة الانخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لاتزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الاصلية التي كانت ستأثر بالاهلاك اذا لم يتم تخفيض قيمتها .

(٧-٢) مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو شراء أو اقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي ، وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على ان يبدأ اهلاك تكلفة الاصل اعتباراً من ذلك التاريخ ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية بالتكلفة ناقص الاضمحلال في القيمة في حالة حدوث انخفاض في قيمة المشروعات (ايضاح ٦-٢) .

(٨-٢) الاصول غير الملموسة :

- يتم اثبات الاصول غير الملموسة بالتكلفة مخصوماً منها اي خسائر اضمحلال في قيمتها (ايضاح ٦-٢) ، هذا وتقوم الشركة بتقييم الاصول غير الملموسة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية ، وفي حاله اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية بقيمة خسائر الاضمحلال وتحمله على قائمة الدخل .
- ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصول غير ملموسة على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وهي عشر سنوات .

(٩-٢) المخزون :

- تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة او صافي القيمة الإسترادية أيهما أقل ، وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون الى حالته الراهنة ، وتمثل صافي القيمة الإسترادية في مبلغ النقديه أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال النشاط العادي مخصوماً منه التكلفة المقدرة للأستكمال بالإضافة الى المصروفات البيعية التي تتطلبها عملية اتمام البيع ، ويتم تحديد تكلفة المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً .

(١٠-٢) العملاء والمدينون :

- يتم إدراج العملاء والمدينون بالقوائم المالية والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية مخصوماً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها وذلك بعد الاعتراف الاولي .

(١١-٢) النقدية وما في حكمها :

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها رصيد النقدية بالصندوق و البنوك وبنوك سحب على المكشوف التي يستحق سدادها عند الطلب والتي تعد جزء لا يتجزأ من إدارة النقدية بالشركة والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الاجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محددة وامكانية تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل ، ويكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الاجل خلال ثلاثة اشهر أو اقل من تاريخ الأقتناء .

(١٢-٢) المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود إلتزام حال قانونى أو حكمى مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، يكون من المتوقع أن يترتب عليه تدفق خارج للموارد الإقتصادية - ويتم إستخدامها لسداد ذلك الإلتزام ، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام - هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالى وتعديلها (عند الضرورة) لظهور أفضل تقدير حالى .

(١٣-٢) الموردین والدائنون والمصروفات المستحقة :

يتم اثبات ارصدة الموردون والدائنون والمصروفات المستحقة والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية ، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات(المستحقات) التي لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقعة سدادها وذلك مقابل البضائع التي تم استلامها او الخدمات التي تم الاستفادة منها .

(١٤-٢) توزيعات الأرباح:

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كإلتزامات في السنه المالية التي يتم فيها الإعلان عنها ، ويتم صرف توزيعات الأرباح على مساهمين الشركة عن طريق شركة مصر للمقاصة للايداع والحفظ المركزى .

(١٥-٢) تكلفة الاقتراض :

- يتم اثبات تكلفة الاقتراض أو التسهيلات كمصروف وفقا لاساس الاستحقاق، اما بالنسبة لتكاليف الاقتراض والمتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء اصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسملتها على الاصول المتعلقة بها حتى تاريخ تأهيل هذه الاصول للاستخدام ، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الاصول الثابتة المؤهلة للاستخدام في الغرض الذى انشئت من اجله - هذا ويتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحا منها تكلفة المعاملة ، وبعد الاعتراف المبدئى يتم ادراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع ادراج اى فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الاقتراض على اساس سعر الفائدة الفعلى .
- لم تتحمل الشركة ايه فوائد خلال الفترة .

(١٦-٢) الإعتراف بالإيراد :

- يتم الاعتراف بالايادات عن الخدمات الطبية عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية الى المدى الذى تم تنفيذه من هذه الخدمات حتى تاريخ القوائم المالية ، مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية ، مع امكانية القياس الدقيق لكل التكاليف التي تم تكبدها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة ، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

- يتم الاعتراف بالإيراد من العوائد على أساس نسبة زمنييه ، أخذاً في الإعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

- يتم الاعتراف بالايادات الأخرى على النحو التالى :

- ايرادات الكافيتريا بموجب الفواتير الصادرة عن تقديم المشروبات .

- ايراد الايجار يمثل في قيمة الايجار المستحق للشركة عن تأجير اماكن للغير بمقر المستشفى المملوك لها .

١٧-٢) عقود التأجير

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مؤجر

- تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحوّل بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة للملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.
- ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:
 - (أ) يحوّل عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
 - (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار سيتم ممارسته.
 - (ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
 - (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
 - (هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

- عقود الإيجار التمويلي :

الاعتراف والقياس

القياس الاولي

- يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير، وتتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير والمتمثلة في:
- (أ) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة الدفع.
 - (ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ويتم قياسها مبدئياً - باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.
 - (ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقيمة للمؤجر بواسطة المستأجر أو طرف ذي علاقة بالمستأجر أو طرف ثالث ليس له علاقة بالمؤجر له القدرة المالية للوفاء بالإلتزامات بموجب الضمان.
 - (د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

- عقود التأجير التشغيلية

الاعتراف والقياس

يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أساس منتظم آخر. ويجب على المؤجر تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة للمستأجر.

هذا وتتكون تكلفة أصل - حق الانتفاع - في بداية عقد الإيجار من:

(أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

(ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر.

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

- وبعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" فإنه يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة.

(ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

وفي المقابل يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر. وبعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار.

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى. تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

(١٨-٢) المصروفات :

يتم الاعتراف بمصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية وتحميلها على قائمة الدخل وفقاً لاساس الاستحقاق .

(١٩-٢) الضريبة الدخلية والمؤجلة :

تتضمن ضريبة الدخل على ارباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة ، ويتم اثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة دخل الفترة المتعلقة ببندود حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل - هذا ويتم اثبات ضريبة دخل الفترة على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام سعر الضريبة السارى في تاريخ القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والإلتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها ، وتحدد قيمة الضريبة المؤجلة طبقاً للطريقة المستخدمة والتي يتم على أساسها تسوية القيمة الحالية للأصول و الإلتزامات ، ويؤخذ في الاعتبار الضريبة المؤجلة كأصل للشركة عند وجود احتمال قوى لاستخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة عن السنوات المستقبلية ، ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المدرجة كأصل لدى الشركة بقيمة الجزء الذي لا يحقق منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية .

(٢٠-٢) الشركات التابعة والشقيقة :

الشركات التابعة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير وحقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للشركة القدرة على السيطرة على الشركة.

الشركات الشقيقة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت ، هذا ولا توجد شركات تابعة أو شقيقة للشركة كما ان الشركة لا تعد شركة تابعة لشركة اخرى .

(٢١-٢) الاستثمارات :

(١-٢١-٢) الإستثمارات في أوعية إدخارية :

هي إستثمارات تدر عائداً محدد وتستحق الإسترداد بعد أكثر من عام.

(٢-٢١-٢) استثمارات في شركات تابعة :

تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة عند الاستحواذ وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها ، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض ويدرج بقائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حدة .

(٣-٢١-٢) استثمارات متاحة للبيع :

تثبت الاستثمارات المتاحة للبيع بصفة عامة بالقيمة العادلة ، ويتم اثبات اثر التغير في القيمة العادلة سواء ربح أو خسارة ضمن قائمة الدخل الشامل ، هذا ويتم اثبات الاستثمارات غير المدرجة ببورصة الاوراق المالية بطريقة يعتمد عليها .

(٢٢-٢) المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة :

تتم المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة سواء كانت تلك الشركات تابعة اى تمتلك الشركة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية أو شركات شقيقة تملك الشركة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذ لا يصل لحد السيطرة وعادة تكون الملكية فيها تتراوح بين ٢٠٪ الى ٥٠٪ بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة - وخلال الفتره لا توجد معاملات مع الاطراف ذوى العلاقة .

(٢٣-٢) نظام معاشات العاملين :

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، وتحمل الشركة هذه المساهمة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق ويقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة .

(٢٤-٢) الاحتياطي القانوني :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم إستقطاع ١٠ % من صافي الأرباح للاحتياطي القانوني ، وعليها أن تتوقف عن هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠ % من رأس المال المصدر ، وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .

(٢٥-٢) التغيير في السياسات المحاسبية والاختفاء :

(٢٥-٢-١) التغييرات في السياسات المحاسبية :

- تقوم الشركة بتغيير السياسة المحاسبية في حالة طلب أي معيار أو تفسير لهذا التغيير على أن يؤدي هذا التغيير إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة .
- تقوم الشركة بالمحاسبة عن أي تغيير في السياسة المحاسبية ينشأ نتيجة التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذلك التفسير ، وعندما لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبق على هذا التغيير أو عندما تقوم الشركة بتغيير سياسة محاسبية طواعية يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعي ، على أن تقوم الشركة بتسوية رصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك ، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها ، وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصّل عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة ، إلا في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير ، وتقوم الشركة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذا الفترة .

(٢٥-٢-٢) الأخطاء :

- قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف ببنود القوائم المالية أو في عرضها أو الإفصاح عنها ، ويتم تصحيح أخطاء الفترة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه الفترة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية ، إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى الفترة التالية ، وعند اكتشافها يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة من خلال إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ ، أو إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

- يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة بإعادة الإثبات بأثر رجعي ، وفي حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم الشركة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعي وفي حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية الفترة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم الشركة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن .

(٢٦-٢) قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) .

(٣) الأصول الثابتة :

فيما يلي بيان ما تم على الأصول الثابتة من إضافات واستبدادات واهلاكات خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠/٩/٢٠١٩ :

الإجمالي	تركيبات وتجهيزات	أثاث ومعدات مكاتب	وسائل نقل وانتقال	حاسبات اليه	أجهزة ومعدات	مبانٍ وإنشاءات ومرافق	أراضي	بيلان
١٤٨٢٤٢٩٧٥	٦١٢٣٧٨٧	٥٦١٣٥١٩	٥.١٥١٣	٢٨.١١٣٣	٧٩٦٢٦٢١٧	١٦٨٨٧٣٣١	٣٦٧٤.٤٧٥	تكلفة الأصول في ٢٠١٩/١/١
٤٥٦٤٦٦٥	٢٧٤٢٤٠	١٤٧٧٧٩	--	١٥.٢٩٩	٢٩٤٥٨٢٤	١.٤٦٤٢٣	--	الأضافات خلال الفترة
(٢٦٦٤٢٢٤)	(٥٦٩٤٥)	(٥٢.١٢)	--	(٧٨٨٦٦)	(٢٤٥٢٦٩٤)	(٢٣٧.٧)	--	الاستبدادات خلال الفترة
١٥.٢٤٤٤١٦	٦٢٤١١٨٢	٥٧٥٩٧٨٦	٥.١٥١٣	٢٨٧٢٥٦٦	٨.١١٩٣٤٧	١٧٩١٠.٤٧	٣٦٧٤.٤٧٥	إجمالي التكلفة في ٢٠١٩/٩/٣٠
٦٧٨٧١٥٦٨	٦.٨٧٨٨٩	٣٣.١١٨٨	٤٩٣٣٦٦	١٤٨٩٦.٢	٥٢٣٧٦٢١١	٤١٢٣٣١٢	--	مجموع الاهلاك في ٢٠١٩/١/١
٤٩٥٨٦.١	١٤٣٢٩	١٩٢٢٤٤	١٨٧٩	٢١٩٦٢٦	٤٢.٥٩٣.	٣٢٤٥٩٣	--	قسط الاهلاك خلال الفترة
(٢٦١٩٢٨٤)	(٥٦٩٤٥)	(٥٢.١٢)	--	(٣٣٩٣٦)	(٢٤٥٢٦٩٤)	(٢٣٧.٧)	--	مجموع اهلاك الامستبدادات
٧.٢١.٨٨٥	٦.٤٥٢٧٣	٣٤٤١٤٢٠	٤٩٥٢٤٥	١٦٧٥٣.٢	٥٤١٢٩٤٤٧	٤٤٢٤١٩٨	--	مجموع الاهلاك في ٢٠١٩/٩/٣٠
٨.٠٣٣٥٣١	٢٩٥٩.٩	٢٣١٧٨٦٦	٦٢٦٨	١١٩٧٢٦٤	٢٥٩٨٩٩.٠	١٣٤٨٥٨٤٩	٣٦٧٤.٤٧٥	صافي التكلفة في ٢٠١٩/٩/٣٠
٨.٤٧٢٤.٧	٢٥٨٩٨	٢٣١٢٣٣١	٨١٤٧	١٣١١٥٣١	٢٧٢٥.٠.٦	١٢٧٦٤.١٩	٣٦٧٤.٤٧٥	صافي التكلفة في ٢٠١٨/١٢/٣١

تم توزيع اهلاك الفترة وفقاً للعلاقة بين الاصول الثابتة والادارات المختلفة بالشركة ، حيث تم ادراج مبلغ ١٣٤.٠٠٨ جنيه ضمن تكلفة الحصول على اليراد ومبلغ ٥٩٢ ٣٢٤ جنيه ضمن

المصرفات العمومية والادارية .

(٤) مشروعات تحت التنفيذ :

يتمثل هذا البند فيما يلي

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٩١٠.٠٠٠	٩١٠.٠٠٠	- دفعة لإستشارى التصميم المعمارى والإنشائى والإلكتروميكانيكـال لفرع التجمع الخامس
١٩٢٥٠٠	٢٠٧.٠٠٠	- دفعات لإستشارى السدور الرابع والسـطح
٣٥٢٤.٠٨	٣٥٦٩.٠٨	- رسوم زيادة النسبة البنائية للفرع الجديد من ٣٠٪ الى ٤٠٪
١١٥٥٠٠	١٤٥٣٢١٨	- دفعات لتوريد أصول ثابتة أخرى متنوعة
٣٣٥٠	--	- مخزون أصول ثابتة (*)
<u>٤٧٤٥٤٣٠</u>	<u>٦١٣٩٢٩٨</u>	

(*) يتمثل البند فى قيمة أصول ثابتة تحت التأهيل فى تاريخ المركز المالى

وفىما يلى بيان الحركة التى تمت على البند خلال الفترة :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٥٠٠.٦٨٧	٤٧٤٥٤٣٠	- رصيد بدايـة الفترة
٦١٦٩٢٥٩	٢٠٤٢٢١٨	- الاضـافات خـلال الفترة
(٢٩٢٤٥١٦)	(٦٤٨٣٥٠)	- المحول للأصول الثابتة وغير ملموسه خلال الفترة
<u>٤٧٤٥٤٣٠</u>	<u>٦١٣٩٢٩٨</u>	- رصيد نهايـة الفترة

(٥) أصول غير ملموسة :

تتمثل الأصول غير الملموسة فى قيمة برامج حاسبات الية ، وفىما يلى بيان الاضافات والاستهلاكات التى تمت على البند خلال الفترة :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٢٨٧٦٠	٦٦٧٧٦٠	- التكلفة فى بدايـة الفترة
٢٣٩.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	- الإضـافات خـلال الفترة
<u>٦٦٧٧٦٠</u>	<u>٨١٧٧٦٠</u>	- التكلفة فى آخر الفترة
١٢٨٢٢٥	١٦٩٧٧٧	- مجمع الاستهلاك فى اول الفترة
٤١٥٥٢	٣٦٦٥٢	- اسـتهلاك الفترة
<u>١٦٩٧٧٧</u>	<u>٢٠٦٤٢٩</u>	- مجمع الاستهلاك فى آخر الفترة
<u>٤٩٧٩٨٣</u>	<u>٦١١٣٣١</u>	- صافى القيمة فى آخر الفترة

(٦) إستثمارات في أوعية إدخارية :

سبق ان تم شراء عدد ٢٥٠ شهادة إستثمار بقناة السويس الجديدة قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه وتم استرداد هذه الشهادات في التاريخ المحدد لها وهو ٢٠١٩/٩/١٦ ، وهذه الشهادات كانت تدرعائد سنوى ١٢ % ثم تم زيادته الى ١٥,٥ % اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٣ ، وكان يتم تحصيل العائد على اربعة اقساط كل ثلاث شهور .

(٧) المخزون :

يتمثل هذا البند فيما يلى :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٢٢٢٧٨.٥	١٤٣٢١٤٨٨	- ادوية وعقاقير ومستهلكات طبية
١٦٢٤٧٦٤	١٨٨٥٤٤٤	- قطع غيار ومواد ومهمات غير طبية
<u>١٣٨٥٢٥٦٩</u>	<u>١٦٢.٦٩٣٢</u>	

(٨) العملاء وأوراق القبض (بالصافي) :

يتمثل هذا البند فيما يلى :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٩٨.٤٦٥٥	٥.٤٩٩٤٧٠	- العملاء
٨٢٣٥١٩	١١٦٣٤٨٥	- أوراق القبض
(١٢.٦٤٣٠)	(١٢.٦٤٣٠)	- يخصم منه: إنخفاض فى ارصده العملاء
<u>٣٩٤٢١٧٤٤</u>	<u>٥.٤٥٦٥٢٥</u>	

تم تقدير الانخفاض فى العملاء وفقاً لدراسة الارصده المستحقة علي العملاء و اعمار الديون وتقرير المستشار القانونى للشركة .

(٩) مدينون ومصروفات مدفوعة مقدما :

يتمثل هذا البند فيما يلى :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٧٨٢٣٨٤	٢٤٧٦٧٤٩	- إيرادات مستحقة
٧٦٣.٣	٧٦٣.٣	- تأمينات لى الغير
٧٣١٣٣.٠	٧٧١٤١٩	- عهد وسلف العاملين
١٨٨٤٢٩	٢١٧٢٥	- مصروفات مدفوعة مقدما
١.٨٧٢١	١٩.١٣٤	- مصروفات مدفوعة مقدما
٢.٨٣٩	١٤١١٥	- ارصدة مدينون أخرى
(٧٥٣٩٥)	(٧٥٣٩٥)	- يخصم منه: إنخفاض فى المدينون
<u>٢٨٣٢٦١١</u>	<u>٣٤٧٥.٥٠</u>	

تم تقدير الانخفاض فى المدينون فى ٢٠١٩/٩/٣٠ بمبلغ ٧٥٣٩٥ جنيه وذلك عن انخفاض بندي التأمينات لى الغير، وعهد وسلف العاملين بمبلغ ٢٠٧٥٠ جنيه ، ٥٤٦٤٥ جنيه على التوالى ، وهو نفس الأنخفاض فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وقد تم حساب الانخفاض فى بنود المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً وفقاً لدراسة الارصده واعمارها فى ضوء المواعيد المحددة سلفاً لتسويتها وتقرير المستشار القانونى للشركة .

(١٠) النقدية وما في حكمها :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٨٣٩٧١ ٢٣٤	١١٢.٦٦.٠٨٤	- نقديــــــــــــــــة بالبندــــــــــــــــوك
٩٨٧٩٨.	٩٧١ ١٩٨	- نقديــــــــــــــــة بالصنــــــــــــــــدوق
<u>٨٤٩٥٩ ٢١٤</u>	<u>١١٣.٣٧ ٢٨٢</u>	

(١١) رأس المال المصدر والمدفوع :

(١-١١) هيكل رأس المال :

بلغ رأس المال المرخص به ٩٠ مليون جنيه ، وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠١٩/٣/٢٤ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٤ مليون جنيه إلى ٦٧,٥ مليون جنيه موزع على ١١,٢٥ مليون سهم بقيمة اسمية ٦ جنيه للسهم ، وتمت الزيادة بتوزيع مجاني للأسهم على المساهمين عن طريق الأرباح المرحلة ، وقد تم التأشير في السجل التجاري للشركة بتلك الزيادة بتاريخ ٢٠١٩ / ٤ / ١١ .

(٢-١١) إدارة رأس المال :

تتمثل اهداف الشركة عند إدارة رأس المال فيما يلي :

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال .
- حماية قدرة الشركة على الاستثمارية وتمكينها من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والاطراف الاخرى التي تتعامل مع الشركة بخلاف المساهمين .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

(١٢) احتياطي قانوني :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٥ ٨٤١ ٤٦٦	٢٠ ١٥٤ ٥٧٢	- رصــــــــــــــــيد أول الفــــــــــــــــترة
٤ ٣١٣ ١٠٦	٤ ٤٠٨ ١٧٥	- المجنــــــــــــــــب من صافــــــــــــــــى أرباح الفترة بنسبة ١٠٪ (*)
<u>٢٠ ١٥٤ ٥٧٢</u>	<u>٢٤ ٥٦٢ ٧٤٧</u>	

(*) وفقا لحكم المادة ١٩٢ من لائحة قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية وتعديلاتهم فقد تم تجنيب الاحتياطي القانوني من ارباح الفترة .

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٢٥٦٨.٥	٢٤٣٧٣٢.٠	- الإلتزام الضريبي أول الفترة
١٨.٥١٥	(٣٩٧.٦)	- الضريبة عن الفروق المؤقتة
<u>٢٤٣٧٣٢.٠</u>	<u>٢٣٩٧٦١٤</u>	- الإلتزام الضريبي آخر الفترة

تتمثل الإلتزامات الضريبية المؤجلة في الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين كلاً من إهلاك الأصول الثابتة طبقاً للأساس المحاسبي والأساس الضريبي ، هذا ولم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الإنخفاض في العملاء ، نظراً لعدم وجود توقع كافي بتحقيق الشروط التي تمكن الشركة من الإستفادة من تلك الأصول الضريبية مستقبلاً.

يتمثل مخصص المطالبات في قيمة الإلتزامات الحالية القانونية أو الحكمية المستدل عليها من الظروف المحيطة نتيجة أحداث في الماضي ويكون من المتوقع ان يترتب على ذلك تدفق خارج للموارد الإقتصادية وتتمثل خسائر الانخفاض في قيمة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، وفيما يلي بيان تلك المخصصات والانخفاضات خلال الفترة.

٢٠١٩/٩/٣٠	تم تكوينه	إعادة تبويب	٢٠١٩/١/١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>مخصص مطالبات</u>
٣٥.٠٠٠	--	--	٣٥.٠٠٠	- تعويضات للعملاء
١١٧٩١١١	--	--	١١٧٩١١١	- مطالبات ضرائب
--	--	(٢٤٤٣١١)	٢٤٤٣١١	- مساهمة تكافلية
١٣٣١	--	--	١٣٣١	- مطالبات عمالية
<u>١٥٣.٤٤٢</u>	<u>--</u>	<u>(٢٤٤٣١١)</u>	<u>١٧٧٤٧٥٣</u>	
١٢.٦٤٣.٠	--	--	١٢.٦٤٣.٠	- انخفاض في ارصدة العملاء
<u>٧٥٣٩٥</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	<u>٧٥٣٩٥</u>	- انخفاض في ارصدة المدينون

وقد تم تقدير المخصصات في ضوء الدراسات المعدة لذلك والمتضمنه موقف الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ورأى المستشار القانوني فيها ، والموقف الضريبي للشركة ورأى المستشار الضريبي فيها .

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٦٧٦٥١٥٧	١٩٩٦٥٩٣.٠	- الموردين
٣٩٣١٢.٠	١٩٦٣٤٩	- أوراق الدفع
<u>١٧١٥٨٢٧٧</u>	<u>٢.١٦٢٢٧٩</u>	

(١٦) دائنون ومصرفات مستحقة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	- اتعاب اطباء مسـ تحقة
٦٩.٤٠٧١	٨٢٥٦٣٤.	- عملاء دفعات مقدمة
٢١١٢٦٦٤	٢٩٣٤١٨١	- هيئة التأمينات الاجتماعية
٣١٩٤٨٥	٣١٩٢٠٧	- تأمينات من الغير
١٥٣٦١٥٨	١٤٢٤٥٨٧	- مصروفات مسـ تحقة
٢٧.٠٤٤٤	٢٦٣٨٩٣٧	- مصلحة الضرائب (خصم من الغير وقيمة مضافة)
١١٦٩٢٩٨	١٤٦٦٠٣٣	- دائن وشراء أصول ثابتة
٤٣١٨٢.	٦٢٥٣٢٤	- صناديق الزمالة والجزاءات
٨١٢١٥	٢٥٨٧٣٣	- هيئة التأمين الصحي الشامل
--	٤١٨٤١١	- أرصدة دائنة أخرى
٢٤١٣٩٧	١١٣٥٢٣	
<u>١٥٤٩٦٥٥٢</u>	<u>١٨٤٥٥٢٧٦</u>	

(١٧) تكلفة الحصول على الايراد :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	- مواد (أدوية ومستلزمات طبية ومواد غير طبية)
١٦٨٧٢٤٧١	١٨٧٥٠.٠٥٥	٤٩٨٢.٢٣٤	٤٩٩٢٩.٠٩٨	- أجور ومرتببات وما فى حكمها
٥١٤٧٠٠١	٥٢٢١٢٥٥	١٥٦٥١٦٥٤	١٦١٠٢٧٧٤	- أهلاكات أصول
١٤٧١٧٦١	١٥٥٣٦٢٣	٤٣٤٢٣٤٢	٤٦٣٤٠٠٨	- مصروفات تشغيل (أتعاب أطباء ومصروفات أخرى)
٩٧٢٥٢.٣	١.٩٧٧٣٧٢	٢٥٦٩٢٣٦.	٣.٤٧٢٥٠.٣	
<u>٣٣٢١٦٤٣٦</u>	<u>٣٦٥.٢٣.٥</u>	<u>٩٥٥٠٦٥٩.</u>	<u>١٠١١٣٨٣٨٣</u>	

(١٨) مصروفات عمومية وإدارية :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	- أجور ومرتببات وما فى حكمها
١٢٨٦٧٥١	١٣.٥٣١٣	٣٩١٢٩١٤	٤.٢٥٦٩٣	- أهلاكات أصول إدارية
١١٣.٢١	١١٩٣.٩	٣١٩٢١.	٣٦١٢٤٥	- مواد وأدوات كتابية ومطبوعات
٤٤٢٦٩٥	٤١٤٦٢٦	١٣٤٥٨٥٦	١٢٤٦٩٨٢	- مصروفات إدارية (صيانة ورسوم واشتراكات ومصروفات أخرى)
٩.١٥١٦	٩٦٥٣٣٥	٢٨٨٤٩١٨	٣٦.١٨٠.	
<u>٢٧٤٣٩٨٣</u>	<u>٢٨.٤٥٨٣</u>	<u>٨٤٦٢٨٩٨</u>	<u>٩٢٣٥٧٢.</u>	

(١٩) فوائد دائنة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ٢٦٤ ٣٣٨	٢ ٧٨٠ ٧٨٤	٣ ٩٨٨ ١٥٠	٧ ٧٠٦ ٢٤٨	- فوائد على الحسابات البنكية
٨٤ ٨٧٢	٧٨ ٨٠٩	٨٤ ٨٧٢	٧٨ ٨٠٩	- عائد اتباع نظام الدفعات المقدمه
٩ ٦٨٨	٨ ٠٧٣	٢٩ ٠٦٣	٢٧ ٤٤٨	- عائد إستثمارات فى أوعية إيدارية
<u>١ ٣٥٨ ٨٩٨</u>	<u>٢ ٨١٧ ٦٦٦</u>	<u>٤ ١٠٢ ٠٨٥</u>	<u>٧ ٨١٢ ٥٠٥</u>	

(٢٠) إيرادات أخرى :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٥٤ ٣٦٣	٣ ٧٨ ٨٢٣	١ ٠١٠ ٧٧٥	٩ ٧٥ ١٨١	- إيرادات كافيتريا وبوفيه
٢٤ ٠٠٠	٢ ٦٤ ٠٠٠	٩٣٣ ٠٠٠	٧٥ ٢٠٠	- إيرادات دائنة
٤٥ ٠٠٠	١ ٦٥ ١	١٢٤٣٤	٨ ٨٥٩	- غرامات تأخير محصله
١ ٥١٦	٧ ٠٩٦٣	١ ٠٨٨ ١٩	١٩٣ ٨٥١	- إيرادات أخرى متنوعه
<u>٣ ٨٤ ٣٧٩</u>	<u>٤ ٧٧ ٨٣٧</u>	<u>١ ٢٢٥ ٣٢٨</u>	<u>١ ٢٥٣ ٠٩١</u>	

(٢١) نصيب السهم في الأرباح :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن الثلاثة أشهر المنتهية في		عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١١ ٥٦٢ ٤١٤	١٦ ٢٧٦ ٢٨٣	٣ ٠٨١ ٠١٧	٤٤ ٠٨١ ٧٥٤	- صافي أرباح الفتره بعد الضرائب
(٤٧٢ ٥٠٠)	(١ ٢٦٥ ١١٢)	(١ ٤١٧ ٥٠٠)	(٣ ٤٤٣ ٢٣٠)	- يخصم منها
(٤٤٨ ١٠٠)	(٧٣٢ ٤٣٣)	(١ ٣٤٤ ٢٩٩)	(١ ٧٩٨ ٠٥٤)	- نصيب العاملين فى الأرباح
١٠ ٦٤١ ٨١٤	١٤ ٢٧٨ ٧٣٨	٢٨ ٠٤٨ ٢١٨	٣٨ ٨٤٠ ٤٧٠	- مكافأة مجلس الإدارة
١١ ٢٥٠ ٠٠٠	١١ ٢٥٠ ٠٠٠	١١ ٢٥٠ ٠٠٠	١١ ٢٥٠ ٠٠٠	- نصيب المساهمين فى الأرباح
٠,٩٥	١,٢٧	٢,٤٩	٣,٤٥	- عائد الاسهم
				- نصيب السهم فى الأرباح (*)

* عند حساب نصيب السهم فى الربح تم إستبعاد المقترح توزيعه على العاملين والإدارة بما يتوافق والماده ٥٧ من النظام الاساسى للشركة ، والامر سيتم عرضه على الجمعية العامة للشركة للنظر فى الاعتماد .

(٢٢) تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن التسعة أشهر المنتهية في		
٢٠١٨/٩/٣٠	٢٠١٩/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	- الريح قبيل ضريبة الدخل
٣٩٧٤٢.٤٨	٥٦٩٧٧٣٥٨	- ضريبة الدخل على الريح المحاسبي
٨٩٤١٩٦١	١٢٨١٩٩.٦	- ضريبة عن فروق دائمة ومؤقتة بين صافي الريح
(٩٩٣.)	٧٥٦٩٨	بقائمة الدخل والوعاء الضريبي
٨٩٣٢.٣١	١٢٨٩٥٦.٤	- مصروف ضريبة الدخل والمؤجلة
%٢٢,٤٨	% ٢٢,٦٣	- السعر الفعلي للضريبة

(٢٣) الموقف الضريبي :

أولاً: الضريبة على الدخل : تقوم الشركة بتقديم اقراراتها الضريبية في مواعيدها القانونية ، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية يتم الفحص بنظام العينة ، وفيما يلي موقف تلك الإقرارات من الفحص:-

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤ : تم الفحص والربط والسداد .
 - عام ٢٠٠٥ : طبقاً لقرار وزير المالية والكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فإن الأقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ يعد ربطاً للضريبة وفقاً لحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبالتالي تم وقف اية اجراءات فحص عام ٢٠٠٥ .
 - السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ : لم تخطر الشركة انها ضمن عينة الفحص ، ووفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل فقد سقطت تلك السنوات بالتقادم المنصوص عليه في القانون المدني وبالاخطار بعناصر ربط الضريبة .
 - السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ : تم الفحص والربط والسداد وجارى التسوية .
 - السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ : تم الاخطار بطلب الفحص وجارى تجهيز المستندات المطلوبة للفحص .
- ثانياً: الضريبة على الاجور والمرتببات : تلتزم الشركة بخصم الضريبة المستحقة على المرتببات في ضوء احكام قانون الضرائب على الدخل مع توريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية . وفيما يلي موقف الشركة من الفحص الضريبي :
- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ : تم الفحص والربط والسداد.
 - السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ : الموضوع في لجنة داخلية .
 - السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة :

يتم سداد الضريبة المستحقة وفق الاقرارات الشهرية عن ايراداتها الخاضعة من بدء تطبيق القانون في ٢٠١٦/٩/٨ ، ولم يتم طلب الشركة للفحص.

رابعاً: ضريبة الدمغة :

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ : تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

خامساً: الضريبة المخصومة من المنبع :

- تقوم الشركة بتقديم النماذج الضريبية الربع سنوية في المواعيد المحددة قانوناً .
- السنوات حتى ٢٠١٦ : تم الفحص والربط والسداد.

- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص.

سادساً: الضريبة العقارية :

تم الفحص والربط والسداد حتى ٢٠١٩.

(٢٤) الارتباطات الرأس مالية :

- هناك إتفاقيات وعقود قائمة في ٢٠١٩/٩/٣٠ لشراء أصول ثابتة بلغ اجمالى قيمتها ٩٠٣٤٠٨٠ جنيه ، سددت منها الشركة حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ بمبلغ ٢٩٨ ١٣٩ ٦ جنيه مدرجة ضمن المشروعات تحت التنفيذ حيث لم يتم انهاء الاعمال على تلك الاصول لتصبح في حالة مؤهلة للاستخدام في ذلك التاريخ.
- هناك مبلغ ٢٢٤ ٦٢٥ جنيه مدرج ضمن بند دائنون ومصروفات مستحقة يمثل المستحق في ٢٠١٩/٩/٣٠ عن أصول ثابتة تم توريدها للشركة .

(٢٥) الإلتزامات المحتملة :

فيما يلي بيان ملخص بالدعاوى المرفوعة من الشركة وضدها وموقفها والرأى فيها :

أولاً : دعاوى مرفوعة من الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة ضد بعض العملاء لمطالبتهم بالمستحق عليهم البالغ إجماليه ٩٧٢ ٥٤٠ جنيه ، وقد تم الحكم في هذه الدعاوى لصالح الشركة وجارى اتخاذ اجراءات التنفيذ .
- توجد دعاوى متداولة بمكاتب خبراء وزارة العدل عن مديونية مستحقة على العملاء بمبلغ ٤٦٦ ٥٨٩ جنيه . وقد تم تكوين المخصصات اللازمة عما سبق في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى للشركة .

ثانياً : دعاوى مرفوعة ضد الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة من عملاء يطالبوا فيها بتعويضات بمبلغ ١ ٨٦١ ٣٤٦ جنيه ، وهذه الدعاوى تحت المداولة أو تم احاله المدعين فيها الى الطب الشرعى ، وقد تم تكوين المخصصات اللازمة لتلك الدعاوى في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى.

ثالثاً : القضايا العمالية :

- تم الحكم النهائى فى الدعوى المرفوعة من أحد العاملين السابقين براتب شهر - وسبق تكوين مخصص بذلك.

(٢٦) الأدوات المالية وإدارة مخاطر المتعلقة بها :

(١-٢٦) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكشوف والمستحق من وإلى الاطراف ذوى العلاقة ، وقد تم تقييم تلك الادوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة فى الايضاح رقم (٢) ، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة .

(٢-٢٦) مخاطر السوق :

(١/٢/٢٦) خطر تقلبات أسعار الصرف :

يتمثل خطر تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية فى التغيرات فى سعر صرف العملات الاجنبية والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الاجنبية ، وكذلك تقييم الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية - وحيث انه لا يوجد معاملات بالعملات الاجنبية - فأن الشركة لا تواجه مخاطر تقلبات اسعار الصرف .

(٢/٢/٢٦) مخاطر التغير فى أسعار الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى تغير أسعار الفائدة التى قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال وسلفيات الشركة - ووفقاً للقوائم المالية فى ٢٠١٩/٩/٣٠ يتبين أنه لا توجد أية تسهيلات أو سحب على المكشوف فى ٢٠١٩/٩/٣٠ من البنوك ، وهناك أرصدة بالبنوك فى ٢٠١٩/٩/٣٠ بمبلغ ١١٢ ٠٦٦ ٠٨٤ جنيه وقد تحققت عنها عوائد خلال الفترة بمبلغ ٢٤٨ ٧٧٠٦ جنيه ، هذا بخلاف وجود وثائق شهادات إستثمار بقناة السويس الجديدة بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه كانت تدر عائد سنوى ثابت بنسبة ١٢٪ وتم زيادته إلى ١٥,٥ % اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٣ بمبلغ ٢٧ ٤٤٨ جنيه (يرجع للإيضاح رقم ١٩) .

(٣/٢/٢٦) مخاطر التغير في أسعار السوق:

تقوم الشركة بعمل توازن ما بين المنافسين والموردين و السوق وتسعى دائما لتطوير خدماتها ، الامر الذي يمنحها سمعة ومكانة جيدتين ، مما يخفض هذا الخطر الى حد معقول .

(٣/٢/٢٦) خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة مدينو الشركة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة ، ويعبر رصيد المدينين عن الحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان- وحيث ان رصيد العملاء يعد أحد أهم الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان - ولما كانت غالبية معاملات الشركة تتم مع جهات لها سمعة طيبة بالاضافة للمتابعة المستمرة لتحصيل المديونيات من العملاء فإن درجة هذا الخطر تعد مقبولة مقارنة بما يتم في مثل هذا النشاط ، وتقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والافراد على عدد كبير من العملاء من ذوى المراكز المالية القوية والمستقرة .

(٤/٢٦) خطر السيولة (التمويل) :

تتمثل مخاطر السيولة في جميع العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة في دفع جزء او كل إلتزاماتها ، وطبقا لسياسات الشركة فهي تعتمد على تطبيق الموازنات التخطيطية التي يراعى عند إعدادها عدم الإعتماد على التمويل الخارجي - مما يخفض خطر السيولة الى الحد الادنى .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(٢٧) إيضاح متمم لقائمة التدفقات النقدية : لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم استبعاد اثر المعاملات غير النقدية التي تمت خلال الفترة حتى تتفق قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الاساس النقدي الذي تعد بناء عليه وذلك على النحو التالي :

رأس المال	إحباط قانوني	أرباح مرحلة	مخصص مطالبات	سداد الضرائب الدخيلة المستحقة عن العام السابق	أرباح رأسمالية	مقبوضات أصول من بيع أصول	سداد تحت حساب الفترة	ضرائب دخيلة مستحقة	أرباح الفترة	دائرتي توزيعات وأرباح موزعة	فوائد دائرته متحصلة	دائرتي وصرفات مستحقة	مقدماء مدفوعه	مشروعات تحت التنفيذ	أصول ثابتة وغير ملموسة (إضافات)	فوائد دائرته محسبة	إلتزام مؤجل ضريبي	التغير كما ورد بالقوائم المالية	
١٣٥٠٠٠٠٠	٤٤٠٨١٧٥	(٢٢٥٨٢٣٩٨)	(٢٤٤٣١١)	--	--	--	--	٢٢٤٩٩٦٦	٣٩٦٧٣٥٧٩	--	--	٢٩٥٨٧٢٤	(١٤٢٤٣٩)	(١٣٩٣٨٦٨)	(٤٧١٤٦٦٥)	--	(٣٩٧٠٦)	التغير في تأهيلات من الغير المستحقة عن توريد أصول ثابتة	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	١١٤٢٤٦	--	--	(١١٤٢٤٦)	--	--	التغير في : ائتمو شراء أصول ثابتة	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	(١٩٣٥٠٤)	--	--	١٩٣٥٠٤	--	--	العائد المحقق خلال الفترة	
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٧٨١٢٥٠٥	--	--	--	--	(٧٨١٢٥٠٥)	--	دفعات مقدمة وتغير عائد البنك والامتياز المستحق	
--	--	--	--	--	--	--	--	(١٢٩٥٥٤١٠)	٣٠٤٨٥٧١	--	--	--	--	--	--	--	٣٩٧٠٦	تسوية ضرائب الفترة	
--	--	--	--	--	--	--	(٤٢١٣٠٧٣)	٤٢١٣٠٧٣	--	--	--	--	--	--	--	--	--	سداد تحت حساب ضرائب الفترة	
--	--	--	--	--	--	--	--	٦٤٧٨٢١	--	--	--	١٠١٣٣٠	--	--	--	--	--	--	سداد ضرائب عام ٢٠١٨
(١٣٥٠٠٠٠٠)	--	٢٢٥٨٢٣٩٨	--	--	--	--	--	--	--	(٩٠٨٢٣٩٨)	--	--	--	--	--	--	--	--	توزيعات أرباح عن عام ٢٠١٨
--	--	--	٢٤٤٣١١	--	--	--	--	--	--	--	--	(٢٤٤٣١١)	--	--	--	--	--	--	اعادة توريد للمخصصات
--	(٤٤٠٨١٧٥)	--	--	--	--	--	--	--	٤٤٠٨١٧٥	--	--	--	--	--	--	--	--	--	المحور للاحتياط القانوني
--	--	--	--	--	--	١٣٦٩١٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
--	--	--	--	--	(٨١٩٧٠)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	أرباح (خسائر) رأسمالية
--	--	--	--	(٦٤٧٢٣١١)	(٨١٩٧٠)	١٣٦٩١٠	(٤٢١٣٠٧٣)	--	٥٦٩٧٣٥٨	(٩٠٨٢٣٩٨)	٧٧١١١٧٥	٢٦٣٥١٥٥	(٥٤١٠٩)	(١٣٩٣٨٦٨)	(٤٦٣٥٠٧)	(٧٨١٢٥٠٥)	--	التغير كما ورد بقائمة التدفقات النقدية	

(٢٨) ارقام المقارنة :

لم يتم تعديل أرقام المقارنة وهي تتفق مع عرض القوائم المالية في ٢٠١٩/٩/٣٠